المصريين كانت، ولا تزال، تعمل في الأجهزة الحكومية، الأمر الذي يعطيها حداً أدنى من الضمان المعيشي... والتبعية للدولة أيضاً. واعتبر إضراب الموظفين عام ١٩١٩، واضرابات بعض فئاتهم في الاربعينات دليلاً على شدة الحركة الثورية.

غير أن ذلك الدور وهذا الفكر أخذا ينحسران منذ العهد الناصري؛ بل قد نرى في لجنة العمال عام ١٩٤٦ احدى البشائر المنبئة بالتغيير، رغم قصر مدة هذه اللجنة. وعلى أي الاحوال، فقد كانت مصر الناصرية تحولاً: اصبحت القضايا الاجتماعية هي الأرضية التي صدرت منها حلول القضايا الوطنية؛ فانقلب ــ بدرجة ــ التوازن بين كفتي النوعين عما كان عليه قبل ١٩٥٢: في ظل الوفد، مثلاً، كان ينظر إلى المسألة الوطنية على أنها مفتاح المشاكل الاجتماعية، بمعنى أن حل الأولى يفتح الباب لحل الثانية. أما بعد ١٩٥٢، فقد تبدل المركزان. ومن الملفت للنظر أن طرد الملك واجراء الاصلاح الزراعي الأول مثلاً سبقا جلاء القوات البريطانية؛ وجاء «بيان آذار (مارس)» ١٩٦٨، والاصلاح الزراعي الثالث محاولة لرأب الصدع الذي احدثته الهزيمة في حرب الأيام الستة الخ. ولعلني استطيع القول ان تحقيق مطالب جذرية للطبقات الشعبية اعطى النظام ــ لمدة ــ تلك القوة التي مكنته من الصمود السياسي بفضل الوحدة الجماهيرية حوله.

وفضلاً عن ذلك، فقد هز النظام الناصري المجتمع المصري هزاً عميقاً لم يترك آثاراً في الطبقة المالكة الكبيرة فحسب، بل وفي سائر الطبقات والشرائح الاجتماعية: ان شتى الاجراءات ــ بصرف النظر عن مدى جذريتها ــ اظهرت أن القيود التي تكبل الكادحين يمكن الا تكون بالضرورة أبدية، الأمر الذي ضخم ثقلهم في المعترك الداخلي من مختلف النواحي. وليس في ادراك هؤلاء ومفاهيمهم نشاط سياسي «مطلق» أو مجرد، لأنهم معدمون أو أشباه المعدمين؛ فالوجه الأول لمفهومهم عن السياسة هو طلب ذلك الحد الأدنى من الحياة والكفاف الذي يتشبثون به في استماتة جيلاً بعد جيل ومنذ الأزل. ومن شأن هذا أن جعل وجهة النظر الاجتماعية تحتل مركزاً أكثر تقدماً، في الوقت نفسه الذي احاطتها هالة من الاختلاط والغموض والخرافة والجهل...

ومنذ بداية السبعينات، بل ومنذ ١٩٥٦ تقريباً، أخذ الغلاء يعصف بمصر، ويلهث الجميع وراء موارد الهجرة أو العملين (صباحاً ومساء)؛ واصاب التدهور المعيشي الغالبية الكبرى من العاملين بالاجهزة الحكومية والقطاع العام بحيث فقدت الفئات المثقفة جزءاً من تلك الضمانات المادية التي كانت تسمح لها بالادوار والأفكار السابقة. ولا توجد في مصر الهيئات النقابية المستقلة والتنظيمات الاجتماعية والسياسية **الجماهيرية** المستقلة التي تستطيع أن توحد السخط وترفع الإدراك الغامض إلى مستوى الوعي الطبقي، الاشتراكي الوطني، بالسرعة الثورية التي يتمناها البعض.

ومع ذلك، فمن الواضح أن الإدراك المبعثر للظلم الاجتماعي الذي حاولت أن أبيِّن بعض نقاطه، يمكن أن يتحول إلى قوة جماهيرية واسعة كما حدث في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧. وكذلك تدخل في سلسلة الملاحظات السابقة حوادث الهبات الشعبية التي وقعت قبلها في الأرياف (مثل بيلا) وبعض أحياء القاهرة (العباسية، السيدة زينب). وأخيراً،